

زكاة الأثمان

وأما صدقة الأثمان : فقد تقدم أنه ليس فيها شيء حتى تبلغ مائتي درهم، وفيها ربع العشر. زكاة الأثمان قوله: (وأما صدقة الأثمان: فقد تقدم أنه ليس فيها شيء حتى تبلغ مائتي درهم، وفيها ربع العشر): عرفنا فيما مضى أن الأثمان هي الذهب والفضة. أولاً: زكاة الفضة فإذا بلغت الفضة مائتي درهم ففيها ربع العشر، وذلك أن الأصل أنها يمكن أن تنمى، فيستطيع صاحبها أن ينميها ففيها الزكاة ولو كانت مخزونة. فإذا قال: كيف أذبح زكاتها كل سنة مع أنه لا ربح فيها، ولا يحصل لي منها زيادة؛ فإذا أخرجت زكاتها كل سنة فإنها تنقصي؟! نقول: لماذا تفسدها؟ ولماذا تخزنها وأنت تستطيع أن تنميها؟ إما أن تنميها بنفسك بأن تتجر فيها، وإما أن تعطيتها لمن يتجر فيها بجزء من ربحها، فحيث إنها موجودة عندك ففيها الزكاة ولو لم يكن فيها زيادة ونماء. ثانياً: زكاة الذهب: أما زكاة الذهب فإنه يزكى ولو كان مرضوداً ولم يذكر المؤلف نصابه، فقد ورد في الحديث: إن نصابه عشرون مثقالاً أو عشرون ديناراً رواه مالك في الموطأ رقم (25) في الزكاة. والدينار قطعة من الذهب يتعامل بها، وتقدر بأربعة أسباع الجنيه السعودي، وقدروا النصاب عشريين مثقالاً بخمسة وثمانين جراماً هذا إذا كان غير مضروب. أما إذا كان مضروباً فإن نصابه أحد عشر جنيهاً وثلاثة أسباع الجنيه أو نصف الجنيه. وقولنا: مضروباً، أي: من النقود، وغير المضروب هو: التبر أو المقطع أو المصوغ أو الحلبي فكل ذلك يسمى ذهباً فيه الزكاة. مسألة: زكاة الحلبي لم يتعرض المؤلف رحمه الله لزكاة الحلبي وكأنه اشتبه عليه الأمر فيها، أو رأى فيها خلافاً قوياً، أو أجراها على ما كان عليه أهل المذهب فترك الكلام عليها. وزكاة الحلبي مما يهم الكلام فيه لكثرة من يسأل عنه في هذا الزمان. زكاة الحلبي يراد بها ما يلبس من حلبي الذهب أو من حلبي الفضة، أي ما تتحلّى به النساء؛ لأن التحلي خاص بالنساء، أما الرجال فيحرم عليهم لبسه لحديث أبي موسى الأشعري أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "أحل الذهب والحري للإناث من أمتي، وحرم على ذكورها". أخرجه الترمذي رقم (1720) في اللباس، والنسائي (8 / 161) في الزينة. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقال: وفي الباب عن عمر وعلي وعقبة بن عامر وأنس وحذيفة... ثم ذكر جملة منهم. وانظر نصب الراية للزيلعي (4 / 222، 225). وضح الأربناؤوط في تحقيق شرح السنة (12 / 36). ويمكن للرجل أن يلبس خاتماً من فضة أو يرخص له بقبعة السيف ونحوها من الأدوات، أما المرأة فإنها بحاجة أن تلبس الحلبي لتتجمل به عند زوجها، وكذلك عند الخطاب ونحوه فتتجمل بالذهب، فأبيح لها ما جرت العادة بلبسه، فمنه ما يلبس بالرقبة ويسمى (قلانداً)، وقد يتوسعون به بما يسمى (بالرشارش) حتى تصل إلى الثدي أو تحت الثدي، ومنه ما يلبس في الأصابع ويسمى (بالخواتيم)، ومنه ما يلبس في الذراع ويسمى (بالأسورة)، ومنه ما يسمى (غوايش)، ويسمى بعضهم (بناجر)، وهذه كلها من الحلبي، ومنه ما يلبس في الأذن ويسمى (بالأقراط) واحدها قرط، ويسمى بعضهم (خرصاً)، ويتوسعون الآن فيلبسون على وسط البطن ما يسمى (بالحزام)، وكانوا في القديم يلبسون في الأرجل ما يسمى (بالخلخال) وهي الزينة الخفية، وقد ذكرها الله تعالى بقوله: { وَلَا تَصْرِيحًا بِأَرْجُلِهِنَّ لِيَعْلَمَ مَا يَخْفَيْنَ مِنْ رَيْبِهِنَّ } [النور: 31]. فهذا الحلبي هل يزكى أم لا؟ الجواب: كثير من الفقهاء قالوا: إنه لا يزكى، وما ذلك إلا لأنه معد للاستعمال، ولأنه لا يتنامى ولأن المرأة تقتنيه لتتجمل به، فهو ملحق بنياها وبأكيستها وملحق أيضاً بالأواني التي تستعمل للطبخ وللشرب وما أشبه ذلك ولو كانت ثمينة، وملحق بما يستعمل من الفريش ومن الوسائد وما أشبهها، فهو مستعمل، هكذا قالوا، وإذا كان كذلك فليس فيه زكاة كسائر المستعملات لا سيما وهو لا يتنامى. واستدلوا أيضاً بأن خمسة من الصحابة نقل عنهم أنهم لا يزكون الحلبي، منهم: عائشة رضي الله عنها كان عندها حلبي بنات أخيها محمد بن أبي بكر ولا تزكيه. ومنهم: أختها أسماء رضي الله عنها، كان عندها حلبي لها ولبناتها ولا تزكيه. ومنهم: جابر بن عبد الله رضي الله عنه فقد روي عنه أنه قال: ليس في الحلبي زكاة انظر تخريج هذه الآثار في شرح الزركشي (2 / 496) برقم (1234) وما بعده. هكذا روي عنه موقوفاً وهو صحيح قال الألباني بعد أن ضعف الروايات المرفوعة وضح الموقوف على جابر: فتبين مما تقدم أن الحديث رفعه خطأ وأن الصواب وقفه على جابر. أ. هـ. . ورواه بعضهم مرفوعاً ولكنه خطأ أخرجه مرفوعاً ابن الجوزي في التحقيق (1 / 196 / 1-2). وقال الألباني: باطل. انظر الإرواء رقم (817). وانظر الكلام عليه في شرح الزركشي برقم (1235). فجماعة من الصحابة ذهبوا إلى أن الحلبي لا زكاة فيها قياساً له على سائر المستعملات، وقد أيد هذا القول كثير من العلماء، وقد كتب فيه الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع واختار أنه لا يزكى، وكتب فيه أيضاً الدكتور إبراهيم الصبحي واختار أيضاً أنه لا يزكى، وكتب فيه بعض الأخوة مثل: فريخ الهلال، وعبد الله الطيار، وتوقفاً فيه. ويختار شيخنا الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين أنه يزكى، ويستدلون بحديث عبد الله بن عمرو { أن امرأة دخلت على النبي -صلى الله عليه وسلم- وفي يد ابنتها مسكتان من ذهب، فقال: أتؤدين زكاة هذا؟ قالت: لا. قال: أيسرك أن يسورك الله بهما سوارين من نار؟! فألقتهما، وقالت: هما لله ورسوله } أخرجه أبو داود برقم (1563) كتاب الزكاة. والترمذي برقم (637) كتاب الزكاة. والنسائي رقم (2479) كتاب الزكاة. والحاكم في المستدرک (1 / 390). وقال: هذا حديث صحيح. وقواه ابن حجر في بلوغ المرام رقم (640). . وقد روي هذا الحديث من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فلما كان هذا الحديث مقبولاً عند من يقبل أحاديث عمرو بن شعيب ويحتج به، قالوا: لا عذر لنا في ترك العمل به لصحته وصراحته. وأجاب الذين قالوا: إنه لا يزكى، منهم: شيخنا الشيخ عبد الله بن حميد رحمه الله، أجابوا: بأن الحديث فيه مقال من جهة عمرو بن شعيب، وأجاب بعضهم: بأن هذه الزكاة مجملة، فلا يدري ما هي، فيمكن أن زكاته عاريت، ويمكن أن زكاته ضمه إلى غيره، ويمكن أن زكاته استعماله فيما اشترى لأجله وما أشبه ذلك، وهذه كلها تخمينات، لكن قالوا: إنه مجمل، ولا ندري هل بلغ النصاب أم لا؟ سيما وقد كان على طفلة. قد يكون عمرها خمس سنين، فهل تبلغ النصاب أم لا؟ فأفاد هذا بأن الزكاة مجملة. ومما استدلوا به أيضاً على وجوب الزكاة حديث عائشة رضي الله عنها وهو صحيح مروى في السنن وفي المسند، قالت: { دخل علي النبي -صلى الله عليه وسلم- وفي يدي فتحات من فضة، والفتحات واحدها فتحة، وهي: الخواتيم، فقال لها: ما هذا يا عائشة؟ فقالت: أردت أن أتجمل لك به، فقال: أتؤدين زكاته؟ قالت: لا. فقال: هو حطك من النار } أخرجه أبو داود رقم (1565) في الزكاة. قال ابن حجر: وإسناده على شرط الصحيح. انظر التلخيص الحبير (2 / 189) أو كما قال صلى الله عليه وسلم. وهذا أيضاً مما استدلوا به، وهو صريح وثابت ولا مطعن فيه، ولكنه مشكل أيضاً من حيث إنه لم يعين مقدار الزكاة ولم يعين النصاب ولا غيرها، فلعل زكاته عاريت أو نحو ذلك. ولكن المشايخ قالوا: لا نأخذ بتأويلات ونرد اللفظ الصريح؛ فلأجل ذلك يختارون ويرجحون أنه يزكى إذا بلغ النصاب. ومما استدلوا به أيضاً الآية الكريمة في سورة التوبة: { وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُوْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } [التوبة: 34] قال ابن عباس رضي الله عنه: كل مال أدبت زكاته فإنه ليس بكنز. فالله تعالى عمم في هذه الآية الذين يكتنون الذهب والفضة، وإن كان أكثر المفسرين حملوه على المكتنوز الذي يوضع في الصناديق أو ما أشبهها، ولكن الغالب أن كثيراً من هذا الحلبي يبقى في الصناديق أكثر الزمان. ومما استدلوا به أيضاً حديث أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوصاحاً من ذهب، فقالت: يا رسول الله، أكنز هذا؟ قال: { إذا أدبت زكاته فليس بكنز } . أخرجه أبو داود وضح الحاكم أخرجه أبو داود رقم (1564) في الزكاة. والدارقطني (2 / 105). والحاكم (1 / 390). وقال: صحيح على شرط البخاري ولم يخبره، ووافقه الذهبي. . وحيث أن النساء في هذه الأزمنة تباھين وأكثرن منه فصارت المرأة تشتري ما قيمته مائة ألف أو مائتا ألف أو أكثر أو أقل ولا تلبسه إلا في المناسبات، فقد تلبسه في السنة مرة أو مرتين، أو مراراً يسيرة في الأعياد والحفلات، ثم تعلق عليه. فأصبح في هذا شيء من الإسراف، فلأجل ذلك يترجح أنه يزكى عملاً بهذه الأدلة التي استدل بها مشايخنا، ولأنه من جملة الكنز، أي: داخل فيما تضمنته هذه الآية.